الإمارات تشارك في قمة بيروت الاقتصادية دفاعاً عن التكامل العربي

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة، بوفد رسمي رفيع المستوى ترأسه المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، في الاجتماعات التحضيرية النهائية للدورة الرابعة من القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، التي انطلقت أعمالها في العاصمة اللبنانية في 17 يناير الحالي.

وضم الوفد المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، ومحمد شرف الهاشمي مساعد وزير الخارجية والتعاون الدولي للشؤون الاقتصادية والتجارية، ومحمد صالح شلوح مستشار وزير الاقتصاد.

وتنطلق أعمال القمة اليوم الأحد، مع اكتمال وصول رؤساء الوفود المشاركة إلى بيروت؛ حيث استقبل الرئيس اللبناني ميشال عون، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في مطار رفيق الحريري الدولي ببيروت، الممثل الشخصي للسلطان قابوس نائب رئيس مجلس الوزراء العماني أسعد بن طارق السعيد، والرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز.

وأكد الناطق الرسمي باسم القمة رفيق شلالا، إن قرارات القمة ملزمة لجميع الدول الممثلة فيها. وتناقش الاجتماعات

29 مشروع قرار وافق عليها اجتماع وزراء الخارجية بحسب الناطق الرسمي، شلالا.

وبدأت أعمال القمة الخميس الماضي، باجتماع لجنة المتابعة والإعداد للقمة، تلاه الاجتماع التحضيري للمندوبين الدائمين وكبار المسؤولين، والذي حضره ممثلاً لدولة الإمارات، محمد صالح شلوح، مستشار وزير الاقتصاد. وشارك الوفد الإماراتي برئاسة وزير الاقتصاد في الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة.

وأكد سلطان بن سعيد المنصوري، خلال الاجتماع، حرص دولة الإمارات انطلاقاً من إيمان قيادتها الرشيدة بأهمية التكامل العربي في مختلف المجالات على دعم قرارات القمة والعمل يبدأ بيد مع الأشقاء العرب لمتابعة مخرجاتها، مشدداً على أن الاستثمار في التنمية يعد الرهان الرابع للدول العربية، وأن التركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العالم العربي بعيداً عن تعقيدات السياسة من شأنه أن يصنع مستقبلاً أفضل للأجيال العربية المقبلة. واعتبر وزير الاقتصاد، أن الموضوعات التي تناقشها القمة تمثل خريطة طريق ممتازة لإحداث تحول إيجابي في مسارات التنمية العربية المستدامة، وتفضي إلى اقتصاد عربي أكثر نمواً وتوازناً وقدرة على مواجهة التحديات. وأوضح، أن تجربة دولة الإمارات، الرائدة، قدمت نموذجاً مهماً لتحقيق النمو المنشود؛ حيث تبنت الدولة بتوجيهات من قيادتها الرشيدة، رؤية واضحة لبناء اقتصاد تنافسي عالمي يقوم على المعرفة والابتكار بقيادة كفاءات وطنية، وعملت على تنويع مصادر الاقتصاد وتعزيز استدامته وتطوير منظومته التشريعية وبيئته الجاذبة للاستثمار وتطوير البنى الداعمة للتجارة وتحفيز بيئة التكنولوجيا والبحث وريادة الأعمال وتطبيق سياسة تجارية منفتحة وبناء الشراكات الاقتصادية العالمية.

وتابع: «إن تلك الاستراتيجية، انعكست بالنتائج الإيجابية التي تحققتها دولة الإمارات، على المجالات التجارية والاستثمارية؛ حيث تحتل اليوم المركز الأول عربياً وإقليمياً في صادرات وواردات السلع والخدمات، فيما جاءت في المرتبة 15 عالمياً في الصادرات السلعية، و18 عالمياً في الواردات السلعية، والمرتبة 21 عالمياً في صادرات الخدمات، و17 عالمياً في واردات الخدمات، كما حلت في المركز الثالث عالمياً من حيث إعادة التصدير مستحوذة على نحو 13% من إجمالي إعادة تصدير العالم خلال 2017».

وأضاف، أنه على الصعيد الاستثماري، تتبوأ دولة الإمارات اليوم المركز الأول عربياً، و30 عالمياً في جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، وخلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2017 بلغ متوسط النمو السنوي لرصيد الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدولة 28% مقابل 12% متوسط النمو عربياً و11% متوسط النمو العالمي، كما تعد الدولة اليوم أكبر مستثمر عربي في الخارج.

وقال إن الإمارات، طورت بنية تحتية وإلكترونية قوية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأطلقت مبادرة حكومة الإمارات الذكية وتنتج نحو التحول الذكي بنسبة 100% في مختلف الخدمات الحكومية وطورت منصات وتطبيقات ذكية، تخدم قطاعات التجارة والاستثمار والأنشطة الاقتصادية في الدولة.

وأكد الوزير المنصوري، أن دولة الإمارات ترى أن الإنجازات الاقتصادية والمراتب التنافسية التي تحققتها في مختلف المجالات، هي إنجازات للمنطقة العربية، وأنها حريصة على مشاركة إمكاناتها وخبراتها لدعم الأهداف التنموية العربية، مشدداً على أن المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تتطلب تعاوناً عربياً أكبر، لرفع مستويات التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمارات العربية - العربية، وتعزيز موقف الدول العربية كتكتل اقتصادي قوي على صعيد التجارة الدولية (وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر). (وكالات)